

مجله بین المللی مطالعات صلح و امنیت

فصلنامه دیپلماسی صلح عادلانه

شماره ۱ | تابستان ۱۳۸۹
ISSN 2043-9016

ریشه های بی اعتمادی بین ایران و کشورهای حوزه خلیج فارس
مکانیسم سازماندهی امنیت همیارانه در خلیج فارس در دوران اوپاما
عوامل تنش زا و تاثیر آن بر نظامی گری در حوزه خلیج فارس
گفتمان نظامی گری در سیاست خارجی کشورهای حوزه خلیج فارس
تحلیل رابطه بین عدم گسترش دموکراسی و گسترش نظامی گری

مجله دیپلماسی و اسلام التعاون

الازمه الیمنیه فی اطار الامن اقلیمی

حراک الجیو - ستراتیجیا الایرانیه

... و ۵ مقاله انگلیسی





Number 1, July-September 2010

مجلة دبلوماسية السلام العادل

Just Peace Diploamcy Journal

International Peace Studies Centre (IPSC)

www.peace-ipsc.org

ISSN 2043-9016 (Print)

ISSN 2043-9024 (Online)

| | |
|-------------------------|----------------|
| English Articles | 1-94 |
| Persian Articles | 95-228 |
| Arabic Articles | 229-264 |



IPSC

International Peace Studies Centre

Articles

Dialogue and Difference
Seyed G Safavi [9-18]

Regional Stability and Balancing in the
Persian Gulf (2001 to 2010)
Ibrahim Mottaqi [19-38]

Analysis of the Effect of Oil Income on
Militarism in the Persian Gulf
Ata Bahrami [39-60]

Ontological Security and Militarism in
the Persian Gulf Cooperation Council
(PGCC) Foreign Policy
Elham Rasouli Sani Abadi [61-76]

Iran – US Relations and Its Impact on
Persian Gulf Security
Haidar Ali Massoudi [77-94]

فهرست

ریشه‌های بی‌اعتمادی بین ایران و کشورهای حوزه خلیج
فارس: تحلیلی سازمانگاران (ونتی) بر فرهنگ‌های حاکم

بر تعاملات آنها پس از انقلاب اسلامی ایران

محمد صادق جوکار و مهدی طوسی {۱۰۱-۱۳۰}

مکانیسم‌سازماندهی امنیت همیارانه در خلیج فارس در
دوران اوپاما

زهره پوستین چی {۱۳۱-۱۶۰}

عوامل تنش‌زا و تاثیر آن بر نظامی‌گری در حوزه خلیج
فارس

محمد مودب {۱۶۱-۱۸۴}

گفتمان نظامی‌گری در سیاست خارجی کشورهای حوزه
خلیج فارس

نبی‌اله ابراهیمی {۱۸۵-۱۹۸}

تحلیل رابطه بین عدم گسترش دموکراسی و گسترش
نظامی‌گری در کشورهای عربی حوزه خلیج فارس

مهدی طوسی و مهدی مدنی {۱۹۹-۲۲۸}

الأزمة اليمنية في إطار الأمن اقليمي

طلال عتریسی {۲۳۳-۲۴۴}

حراك الجيو-ستراتيجيا الإيرانية

الخليج الفارس كمجال إحتدام

محمود حيدر {۲۴۵-۲۶۴}

حراك الجيو-ستراتيجيا الإيرانية

الخليج الفارس كمجال إحتدام

محمود حيدر

رئيس مركز دلنا للأبحاث المعمّقة- بيروت

رئيس تحرير فصلية "مدارات غربية"- بيروت/ باريس

ملخص

أي حديث حول إيران وعنها بعد ثلاثين سنة على الثورة الإسلامية، يفترض رفع مستوى النقاش إلى المقام الذي يحتله هذا البلد كمكان وازن ومؤثر في الإستراتيجيات الدولية. ولسوف تحملنا هذه الفرضية إلى الإشتغال على الجغرافية الإيرانية بوصفها حقلاً حيويًا تُصنع فيه وحوله حقائق وتحولات مفصلية، في عالم الأفكار، كما في عالم السياسة والثقافة والإقتصاد واستراتيجيات الحرب والسلام.

والكلام على حاضرية إيران داخل الفضاءين الإقليمي والدولي، ليس وفقاً على ما تظهر عليه صورتها الراهنة، بل هو يعود إلى لحظة التحول التي شهد فيها العالم سقوط الملكية وقيام الجمهورية الإسلامية بقيادة الإمام الخميني في العام ١٩٧٩. في خريف عام ١٩٧٨، سافر الفيلسوف الفرنسي الراحل ميشيل فوكو إلى طهران ليسجل انطباعاته إلى صحيفة "كورير ديلاسير" حول المظاهرات الشعبية المتزايدة ضد النظام الشاه محمد رضا بهلوي. لم يكن فوكو الشهير بتحليلاته الفلسفية حول تاريخ السجون والجنون، يعرف سوى القليل عن التاريخ الفارسي والإسلام. كما أنه لم يعمل كصحافي أو كمدقق للأحداث من قبل. إلا أنه أجاب محدثيه بعد أن سُئل عن سبب سفره إلى إيران بالعبارة الدالة التالية: "لا بد لنا من أن نتواجد حينما تولد الأفكار..."

في تلك اللحظة، كان تصريح الفيلسوف الفرنسي يختزل كمية هائلة من الأسئلة لم تكن تألفها الانتلجنسيا الغربية حول الإسلام السياسي منذ انهيار الخلافة العثمانية. وسنجد كيف انبرت المؤسسات البحثية ومراكز صناعة القرار في الغرب، لتدرس بعمق ما يحتمل أن تفضي إليه "الجيوولوجيا السياسية الدينية" من تحولات تجاوزت الهضبة الإيرانية في تداعيتها ومفاعيلها.

سوف نُحاول في الشطر الأول من هذه الدراسة الإضاءة على موقعية إيران الجيو-ستراتيجية. وهي موقعية نشأت وتبلورت واتسع مداها بصورة تراكمية تدريجية، ولكن على نحو محفوف بالتعقيد، ومتلازم مع حشد كبير من مصادر التهديد داخلياً وفي المحيط الخارجي. في الداخل لم تكف اللعبة الدولية المعادية للنظام في إيران عن الرهان على الحراك الجيوبوليتيكي الداخلي حيث جاءت الانتخابات الرئاسية صيف العام ٢٠٠٩ لتطلقه إلى حدوده القصوى. وفي الخارج لم تسه الأعين لحظة عن النظر بترتيب إلى الصعود الإيراني أو لإيجاد الوسائل الكفيلة باحتواء النظام الإسلامي وإضعافه وزعزعة أركانه.

وعلى كلتا الضفتين من المواجهة كانت القيادة الإيرانية، ترى إلى الإحتدام مع الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها، على أنه قدرٌ لا راد له. وإذا كانت وتائر هذا الإحتدام قد بلغت ذروتها بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، فقد ظهرَ للإيرانيين كيف أن بلادهم دخلت في مسار جيو-ستراتيجي يستحيل وقفه.

بعد احتلال أفغانستان والعراق وامتلاء أرض الخليج الفارس ومياهه بالجيوش والأساطيل، دخل الأمن القومي الإيراني دائرة الخطر الكبرى، ما وضع القيادة أمام استحقاق السعي إلى حفر مسار معاكس من المواجهة. وكان عليها أن تفيد من مجمل

القدرات الوطنية ومن الشروط الجديدة التي ترتبت على إخفاقات المشروع الأميركي الغربي.

إستراتيجية المكان

ما كان لنا أن نستخدم مصطلح الجيو-ستراتيجيا في معرض الكلام على حالة إيران لولا أنه يدخل دخولاً بيّناً في الوضعية التي بلغتها اليوم. فإيران هي دولة لأمة بالمعنى الكلاسيكي المتفق عليه لمفهوم الدولة/ أمة. وهي اليوم تتجاوز كونها جيوبوليتيكا تنحصر فعاليات القدرة فيها داخل قلعها المغلقة. ذلك أنها صارت - بحكم تحولات مدوية حصلت على صعيد شبه "القارة الآسيواوسطية"- شأنها أساسياً من شؤون العالم. وهي بذلك تكتسب بحق مصطلح الجيو-ستراتيجيا الذي يفرض نفسه ضمن الحالات التي يتعلق الأمر فيها بمنازعات بين دول أو بين قوى سياسية تعتبر نفسها متعادلة. وهكذا فإن غزو الكويت مثلاً، وحرب عراق صدام حسين على إيران.. والحرب الباردة حيناً والحارة أحياناً التي يديرها الأميركيون وحلفاؤهم على إيران من المديّن الخليجي والشرق أوسطي، إنما يدخل في نطاق الحراك الجيوستراتيجي.

وبالمقابل يشير مصطلح جيو-ستراتيجيا في بعض الصراعات إلى أهمية المعطيات الجغرافية التي تعتبر حينئذٍ كرهانات كبرى. ولإعطاء أمثلة شهيرة على ذلك ما جرى ويجري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والخليج، وبحر عمان، والشرق الأوسط، إلى الاحتياطي النفطي الضخم للجغرافيا الخليجية، ومضيق جبل طارق، وقناة السويس، وقاطع عدن-جيبوتي ومضيق هرمز. وهذه الأمثلة هي منذ عقود وقرون موضع خصومات جيوستراتيجية (١).

إذا كانت إيران تتصرف على قاعدة كونها أحرزت بالفعل موقعية جيوستراتيجية، فإنما تنطلق من ثقافة سياسية دينية ذات طابع وقائي ودفاعي. وهو ما يؤكد عليه القادة الإيرانيون في كل مناسبة يتصل الأمر فيها بالسجال الدائر حول أدوار بلدهم. لذلك فإن سعي إيران لامتلاك القوة لا يعني - بحسب هذا التأكيد- إضعاف دول إقليمية أخرى، أو تهديد أي بلد. وامتلاك إيران للقوة له صلة- برأي قادتها- بالموهبة الطبيعية لدى الإيرانيين بطريقة جديدة كلياً. هي طريقة إسلامية في الحياة وفي منطقتي إيران الجيوبوليتيكي والجيو-اقتصادي. وحسب هذا المنطق المختلف، فمن الممكن أن لا تتسم مفردات اللغة السياسية الإيرانية اليوم مع مفردات الولايات المتحدة. " لكن مقاصدنا وغاياتنا هي خدمة الإيرانيين والتمسك بطموحاتهم وبسيادتهم الوطنية (٢).

ولأن الخطاب الجيو-ستراتيجي غالباً ما يجري توظيفه في حمى المساجلات وإصدار الأحكام، فإن الرؤية المقابلة لا ترى في استخدام القدرة الجيو-ستراتيجية من جانب إيران عملاً دفاعياً، بل توسعياً للنفوذ وإخضاعاً للحيز المعادي. وهو ما ذهب إليه الباحثان في

المعهد الملكي للشؤون الدولية في لندن، روبرت لويس وكليز سبنسر. لقد وجدا في سياق بحثهما المشترك بعنوان "عوامل القوة الجيوستراتيجية لإيران" أن اهتمامات السياسة الخارجية الإيرانية متمحورة حول القضايا التالية:

- الهيمنة الإقليمية وخاصة الإقتصادية والثقافية داخل دائرة نفوذها.
- توسيع دائرة نفوذها الإقليمية
- المحافظة على الإستقرار الإقليمي
- رؤية العراق موحداً من دون أن يكون قادراً على تشكيل تهديد عسكري لها.
- استيعاب الولايات المتحدة. رغم أن هناك غموضاً حول كيفية التعامل معها.

في كل هذه المجالات المذكورة يشكل النفوذ الإيراني- برأي لويس وسبنسر- تهديداً استراتيجياً لدول الجوار الخليجي. ومع تفاقم المسألة النووية وصراع إسرائيل مع جيرانها، فإن تهديداً وجودياً لنفوذ الولايات المتحدة وهيمنتها على هذه المنطقة الحيوية بدأ ينمو ويتوسع (٣).

على أي حال فإن الإحتدام في الفضاء الجيوستراتيجي غالباً ما يتركز على تيسير تحقيق القرارات الإستراتيجية المتخذة. وإيران ليست بمنأى من هذا الفهم، سواء حين يتعلق الأمر بميادين الحروب الباردة في أفغانستان والعراق والصراع العربي الإسرائيلي، او في ما يعني التدافع المفتوح حول البرنامج النووي.

وهنا يحضرنا السؤال البديهي التالي:

كيف يتصرف الإيرانيون تبعاً لوضعيتهم الجيوستراتيجية؟

إذا كانت طبيعة جغرافية أي بلد تحمله على ضربٍ خاص من السلوك السياسي يناسب تلك الجغرافيا، ففي تجربة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما يقدم مثلاً فريداً لهذه القاعدة. فلقد تحول حضور إيران مع الثورة الإسلامية وبعدها إلى ظاهرة جيو-ستراتيجية ذات تأثير فعلي في الأمداء القريبة والمتوسطة والبعيدة. وعلى مدى ثلاثة عقود سينشأ من الآثار السياسية والثقافية والأمنية ما يجعل المحيطين الإقليمي والدولي مشبعاً بقبليات التفاعل والاستجابة والتأثر مع تطورات البيئة الداخلية.

على أن من الضروري التذكير، بأن السياسات الخارجية لأي دولة تتطلق مما هو مختزنٌ في تكوينها الداخلي. وعلى سبيل التمثيل، فإنه كلما ضعفت القوة الوطنية للبلاد، حسب المقاييس الدولية، كلما تضاعف تأثيرها بالتيارات الدولية، وعلى العكس من ذلك، فكلما كُبر حجمها ومساحتها وقوتها الوطنية كلما كان تأثيرها وتأثيرها أكثر تعقيداً. وبغية الوقوف بشكل أكثر مصداقية على مفهوم تأثير النظم الداخلية في السياسة الخارجية يشار إلى ثلاثة متغيرات:

- أ- الثقافة السياسية المكونة..
 ب- الماهية الإجتماعية والفكرية والطبقية للعناصر الرئيسية (أصحاب النفوذ والثروة)
 ج- الأهداف والإستراتيجيات العريضة.

حسب المشتغلين بالتحليل الإستراتيجي لأوضاع دولية معقدة وشديدة الحساسية كإيران، يعتبر المتغير (ج) أي الأهداف والإستراتيجيات بمثابة تحصيل حاصل للمتغيرين (أ و ب). وبعبارة أخرى، إذا استخرجنا الأهداف العريضة لبلد ما، فإننا نكون قد فهمنا في الحقيقة، الثقافة السياسية المكونة والتركيبية الفكرية الطبقية لئخبها. وهكذا فإن نتيجة السلوك وردود الفعل، ونظام الحوافز للشعب هي أمور موجودة في ثقافته السياسية. ذلك يعني أن الماهية الفكرية للنخبة هي التي تقود المجتمع، وتحدد وجهته. على حين أن قادة المجتمع يمثلون عصاره سلوكه الإجتماعي والسياسي، ولذا فإن من البديهي ألا الجمهورية الإسلامية الإيرانية مستثناءة من هذه القاعدة (٤).

في مقام التمثيل تبعاً للقاعدة المذكورة، سوف نلحظ الكيفيات التي تشكلت من خلالها العوامل المكونة للوضعية الجيوستراتيجية لإيران. فالأهداف الواسعة للجمهورية الإسلامية الإيرانية ذات جذور عميقة تمتد في التراث السياسي والثقافي للثورة الإسلامية: وهي الجذور التي أدت إلى انتصار الثورة، وتحولت إلى مبادئ وهيكلية يمكن منها استنباط أهداف السياسة الخارجية. واستناداً إلى الدستور والأداء الإيرانيين يمكن تقسيم الأهداف العريضة إلى ثلاثة أقسام:

- ١- النمو والتوسعة الإقتصادية، والحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة القومية.
- ٢- الدفاع عن المسلمين والثورات التحريرية، ومعارضة إسرائيل والغرب وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٣- إقامة مجتمع إسلامي قائم على أسس شيعية (٥).

ورغم ما يبدو في الظاهر من تباين في مقام الجمع بين الأهداف الثلاثة، حيث لكل منها سياقه وألياته وأنساقه الخاصة، وهو ما يحصل عادةً في الدول التقليدية، فقد تمكنت القيادة الإيرانية من وضعها ضمن وعاء واحد. ودلت سلوكيات النخبة السياسية والأيدولوجية الحاكمة على قدرتها في استيعاب هذه الأهداف وإدارة التعقيدات التي واجهت تطبيقها. وقد يكون هذا الجمع مع ما ترتب عليه من أثمان، سياسية وأمنية وإقتصادية وتنموية باهظة، هو احد أبرز المفارقات التي ستعزز من الحضور الإيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية وإلى اليوم. لعل أحد الأسباب الوجيهة في المفارقات التي أشرنا إليها، هو أن لمفهوم الإستقلال السياسي، وعقيدة التحرر الإقتصادي والإجتماعي جذوراً وطنية وعقيدية* عميقة،

وأن هذا المفهوم سيدوم لسنين عديدة قادمة، في الوقت الذي يبذل الإيرانيون الجهود البيئية لموازنة التفاعل مع العالم، ومحاولة إغناء بناء الثقة داخل البلاد مع مرور الزمن (٦).

الجيو-استراتيجية كسياسة خارجية

سحابة العقود التي انصرفت على قيام الجمهورية الإسلامية انعقدت صلات وصل وطيدة بين موقعية الجغرافيا وموقعية السياسة. هذا الإنعقاد هو الذي سيولد ما يسميه فقهاء الجيوبوليتيك بـ "حساسية المدى". شعور حساسية ووعي النخب المقررة لسياسات الدولة والمجتمع بأهمية وحيوية المكان الذي ينشطون فيه.

وعلى ما تُبنى عليه مقاصد سياسات الجغرافيا فإن البعد الأكثر جوهرية في العملية الجيوستراتيجية يكمن في أن الدولة التي تكتسب هذه الصفة تتحول إلى كائن حي. ذلك أن دولة تتحرك في نطاق جيوستراتيجي، هي تلك التي أفلحت في جعل مداها الجغرافي فاعلاً في السياسات الإقليمية والدولية ومؤثراً في اتجاهاتها. ولكن ذلك يتوقف في المقام الأول، على وعي النخب الفاعلة في تلك الدولة، لأهمية المدى، وإدراك ما تختزنه موقعية الأرض التي تديرها في إطار الإحتدات المحيطة بها.

يبين عالم الجغرافيا الألماني فريديريك راتسيل (١٨٤٤-١٩٠٤) في دراسته المرجعية (الأنثروبوجغرافيا) "Antropogeographie"، أن التربة (الأرض) هي المعطى المؤسس والوطيد الذي تدور حوله مصالح الشعوب. ويذهب أبعد من ذلك ليلاحظ أن حركة التاريخ محددة مسبقاً بالتربة والأرض. وتلي ذلك نتيجة ثانية يستخلصها راتسيل على أساس مبدأ التطور، وهي أن الدولة كائن حي، إلا أنه كائن متجدد في التربة. فالدولة - عنده - تتكون من السطح الأرضي، ومن البعد المساحي، ومن وعي الشعب لهما معاً. وعلى هذا ينعكس في الدولة المعطى الجغرافي الموضوعي، والوعي الذاتي القومي العام لهذا المعطى، والذي يتم التعبير عنه في السياسة. ويرى راتسيل أن الدولة "الطبيعية" هي تلك التي تجمع بصفة عضوية بين الكميات المتغيرة للأمة: الجغرافية والديموغرافية والأثوثقافية" (٧).

يؤسس الإيرانيون سياستهم الخارجية على قاعدة إدراكهم للعروة الوثقى بين الأرض التي هم عليها والسياسة التي يمارسونها. لذلك يوصف الموقع الجغرافي لإيران بـ "المنتصف الذهبي" الذي يتوسط آسيا وأوروبا. وبوقوعها على بحر قزوين والخليج الفارس تعد إيران المكان الذي تتقاطع فيه كل خطوط المواصلات، بما فيها البحرية، سواء من الشمال إلى الجنوب، أو من الغرب إلى الشرق بالنسبة للقارة الأوروبية.

ثم إن المكانة الجغرافية لإيران في مجاورتها وسط قارة أوراسيا، وكونها على إتصال بين مصدرين غنيين بالطاقة، أي الخليج الفارس وبحر قزوين، تعد مكانة بارزة في حركة التعامل بين القوى الكبرى. لذلك كانت إيران دوماً بلداً عالمياً يؤثر فيه أي تغيير في النظام

الدولي ويمس مصيره. فخلال نظام القطبين في القرن العشرين، شكّل الشرق الأوسط عمدة ذلك النظام، وكانت إيران محور التوازن في منطقة الشرق الأوسط، وأظهرت التحولات خلال العقود المنصرمة أن إيران باتت ممراً جيوسراتيجياً للمنطقة والعالم بسبب مكانتها الجيوبوليتيكية. ذلك يعني في الحسابات الدولية وعلاقات القوى فاعلية هذه المكانة إلى الحد الذي لا يمكن الإستغناء عنها لا في قضايا الأمن الإقتصادي ولا في شؤون الحرب والسلم. لدى القيادة الإيرانية شعور حقيقي بمكانة جغرافيته القومية وأنه لا بديل منها، وبالتالي لن تكون مهمشة في أي نظام عالمي.

مع انهيار الإتحاد السوفياتي وغياب إحدى القوى الأساسية لنظام القطبين، ظهر إلى الشمال من إيران نظام جديد يضم في داخله أشكالاً من التنافس والتحديات والحروب الداخلية والمناطقية. واقتضت الضرورات الجيوبوليتيكية لإيران في هذا الوضع الجديد أن تكون جزءاً من النظامين التابعين، أي الخليج الفارس وأسيا الوسطى والقوقاز. ولعل نظرة فاحصة إلى موقع إيران بين بحر قزوين والخليج، وكهمزة وصل بين خمسة عشر بلداً تحوي ما يقارب خمسمائة مليون نسمة، تظهر الأهمية الجيو-اقتصادية لإيران كنقطة مركزية لمخزون طاقة العالم. بل وأكثر من ذلك كهمزة وصل بين سوق آسيا الوسطى وسوق الخليج، حيث يتشكل ثالث سوق عالمية بعد الأطلسي والباسيفيك. على أن عضوية إيران في النظامين المذكورين، وخاصة في منظومة الخليج، وتشكيلها نقطة إنقاء مع المنظومة الدولية يفتحان أمامها المجالات والفرص من ناحية، ويوجدان في الوقت نفسه الكثير من العوائق.

ومع ذلك فقد استطاعت إيران في ظل مكانتها المناطقية والعالمية، وخصوصيتها الجيوبوليتيكية أن تدافع عن سيادتها ووحدة أراضيها، رغم الحصار الأميركي الواسع، ومحاولة بعض القوى الكبرى أن تفرض عليها عزلة سياسية واقتصادية. كما استطاعت أن تكسب ثقة الدول الإسلامية، رغم الحرب النفسية الشديدة، وأن تكون أحد أهم مصدري النفط في منظمة "أوبك"، ولاعباً ثقافياً فاعلاً في العالم، وبالتالي أن تكون داعية المجتمع المدني في شرق أوسط متوتر (٨).

ذلك يعكس بطبيعة الحال، المرونة البيئية في تفكير النخب الإيرانية الحاكمة حيث استطاعت على مدى الحقبة المنصرمة من الجمع بين ثوابت النظام الدينية والايديولوجية وتحولات الظروف السياسية الدولية.

بصرف النظر عن طبيعة السياسات المتحركة التي يفترضها شكل السلطة بعد كل انتخابات رئاسية في إيران، يبقى هناك أربع خصائص دائمة ثابتة في السياسة الخارجية الإيرانية؛ ولذا لا مناص لأية حكومة في إيران من ملاحظتها في سياق رسمها لسياستها والعمل بها. وهذه الخصائص الأربع هي:

- منطق جيوبوليتيك إيران؛
- وجود إيران وسط منطقة تحوي ٨٠ في المئة من مخزوني النفط والغاز في العالم؛
- حساسية الإيرانيين القوية تجاه سيادتهم الوطنية؛
- الهيكلية المعقدة والقائمة على أساس فهم الإيرانيين الذاتي لهويتهم الثقافية (٩).

ويلاحظ باحثون ومؤرخون إيرانيون أن أحد التحديات التي تواجهها سياسة إيران الخارجية يتمثل في حقيقة تاريخية مؤداها أن كل النهضات الاجتماعية والدينية والتنويرية المعادية للاستعمار والاستبداد طوال القرنين الماضيين كانت تتمحور حول "فكرة السيادة الوطنية". كما تتعلق أيضاً بمزاج وطني عام قوامه "الميل نحو تحقق فكرة "إدارة بلدنا بأيدينا".

الملاحظة الأخرى التي يظهِرها بعض العاملين في حقل التفكير الإستراتيجي في إيران، تقول أن كل إيراني يريد أن يكون إيرانياً بوعيه الذاتي، وأن يكون متديناً في الوقت نفسه، وكذلك أن يقتبس من إيجابيات الثقافة الغربية. فالإيراني يريد عادة أن يكون خليطاً من هذه النماذج الثلاثة، ولا تستطيع الحكومات المختلفة أن تفرض على مواطنيها الإيرانيين هوية ثقافية مصنوعة. ولهذا السبب فشلت بالكامل محاولات النظام البهلوي في القضاء على الجانب الديني في شخصية الإيرانيين. على أن أكبر نتاج قطفه المجتمع الإيراني في ظل الثورة الإسلامية، أن الإيرانيين حالياً هم الذين يتخذون قراراتهم بأنفسهم، وأن سياساتهم المتخذة محلية المنشأ مئة في المئة. وذلك على الرغم من أن تداعيات العولمة قد تركت أثارها في البرامج القومية لإدارة الدول (١٠) ومنها إيران بطبيعة الحال. في السياق نفسه يحيل عدد من الباحثين الإيرانيين منشأ الواقعية في إدارة الإيرانيين تعقيداتهم السياسية إلى ما يسمونه بـ"العقلانية الإسلامية". تشكل الحجر الأساس لحكومات إيران وسياساتها الخارجية. فستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية يتناول في مقدمته (المواد ١٥٢-١٥٥) أسس السياسة الخارجية الإيرانية، وهي مستقاة من مجموعتي قيم، الأولى، "القيم الإسلامية" والثانية، المعايير القيمية المدنية المقبولة عالمياً". وعلى هذا الأساس، فإن أجهزة السياسة الخارجية الإيرانية تلتزم أداء الأعمال المستندة إلى "العقلانية الإسلامية" وعبر "الإمكانات الديمقراطية" المتاحة و"أطر التعامل الدولي" (١١).

جيوسراتيجيا التحالفات الممكنة

على عكس ما تنبئ إليه بعض التصورات لجهة استحالة أو صعوبة أن يتمكن النظام السياسي الإيراني من إنشاء تحالفات إقليمية ودولية، فقد بدا من خلال الإختبارات المديدة حصول هذا الإمكان رغم العقبات والتعقيدات التي حالت دون ذلك. ولقد كان أمام إيران استناداً إلى دبلوماسية إدارة التعقيد في العلاقات الدولية أن تمضي في صياغة تحالفات مبنية على المصالح المباشرة، أو البعيدة، تبعاً للشروط والظروف التي تحكم قوانين التواصل الجيوسراتيجي مع هذه الدولة أو تلك.

ولقرون طويلة توجهت إيران بتركيزها ورؤيتها نحو الغرب. وباعتبارهم متحدرين من الجنس الهند-أوروبي يفخر الفرس بتميز أسلافهم في المنطقة. وقد ركزت العائلات الفارسية المالكة من السافايد إلى عائلة بهلوي سياساتها الموجهة نحو أوروبا والولايات المتحدة. وكان التعلق الإيراني بالغرب يجري في العمق، وبالأخص في أثناء الحملة البهلوية للتجديد في القرن العشرين. حتى إن الكاتب الإيراني جلال آل أحمد وضع كتاباً بعنوان غرابزادجي (النفاذ إلى الغرب) وتدور إشكالياته على الجملة حول التبعية المعرفية وحول أن "وضع إيران هو رهن الغرب وتقنياته".

غير أن منعطفاً تاريخياً سيعصف بهذا الوضع مع سقوط حكم الأسرة الملكية وقيام الجمهورية الإسلامية. وفي تغاير لهذا التعلق بالغرب، فقد أخذ مؤشر إيران الدولي المتذبذب خطأ مفارقاً في أوج ثورة ١٩٧٩ الإسلامية، واتخذ الإمام الخميني سياسة (لا شرقية ولا غربية) حيث عمل بجد لتحرير إيران من سياسات الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تخليصها من آثار السياسات الأيديولوجية للاتحاد السوفيتي. لكن العواقب الاقتصادية للعزلة، بالإضافة إلى الحرب مع العراق التي دامت ثماني سنوات متواصلة دفعت إيران في بداية عقد التسعينيات إلى السعي نحو تكامل إقليمي. في العام ١٩٩٥ طلبت إيران من شركة النفط الأميركية "كونكو Conoco" تطوير حقولها النفطية، وهو تحرك أفصح عن رغبتها في تحسين العلاقات مع واشنطن. لكن ضغط الكونغرس أجبر الرئيس بيل كلينتون آنذاك على إصدار أمر تنفيذي يمنع تطوير المواد البترولية في إيران لأسباب تتعلق بالأمن القومي الأميركي. وقد مهد هذه التحركات الطريق لصدور قانون العقوبات ضد إيران في ١٩٩٥، حيث فرض هذا القانون عقوبات ضد كل شركة تستثمر أكثر من ٢٠ مليون دولار في قطاع الطاقة الإيراني. لكن سيظهر استثناء في ١٩٩٨ يسمح بالإستثمار في إيران من جانب شركات غاز بروم، وتوتال، وبتروفايس، على الرغم من أن إجراءات صارمة أجبرت إيران على إيجاد شركاء تجاريين بديلين.

لكن المفارقة التي برزت في سياق بذل الجهود لموازنة المصالح الدولية للولايات المتحدة طلبت الإدارة من الكونغرس أن يقاوم فرض تشديد العقوبات على إيران من أجل المحافظة على الوحدة ضمن الدول المتحالفة. وكان نيكولاس بيرنس، مساعد وزيرة الخارجية للشؤون السياسية في ذلك الوقت قد أبلغ لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالبنوك: "الرغبة في تحويل الإهتمام نحو الإيرانيين وليس نحو حلفائنا، لأننا لا نريد إضعاف التحالف الدولي الذي شكلناه" (١٢).

على الضفة المقابلة للتحالف الأميركي الغربي ضد إيران لم تكن هذه الأخيرة مغلولة اليد في صوغ أشكال وخطوط تواصل حصر من التحالفات الدولية. ولعل الإنقسامات العمودية والأفقية التي يعيشها النظام الدولي، رغم السيطرة الظاهرة للولايات المتحدة، ما منح إيران مساحة وازنة لأجل تحقيق هذا المسعى. وتظهر وقائع الإحتدام المزمّن حول برنامج إيران

النووي، إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الإيرانية أن تخترق جدران العزلة وتمضي في تحالفات قد يأتي وقت تكتسب فيه طابعاً استراتيجياً.

وتخلص بعض الرؤى التحليلية في هذا المجال إلى القول إن مبدأ الإئتلاف هو السبيل إلى تحقيق كثير من هذه الأسس الثابتة في السياسة الخارجية. فالإئتلاف لا يوفر فقط الثقة في التعاون وإنما يقود إلى تقليل حجم التهديدات التي تستهدف الأمن القومي وزيادة الثورة الوطنية (١٣).

نأتي الآن إلى السؤال عن الكيفيات التي تعاملت فيها الجيوستراتيجيا الإيرانية من قوس الأزمات الخليجية الممتد منذ العام ١٩٧٩ وإلى يومنا هذا...

إيران والواقع الجيو-أمنى للخليج

منذ سقوط نظام الأسرة البهلوية دخلت الجغرافيا الخليجية طوراً جديداً أكثر حرارة على صعيد الأمن. كان كل شيء بالنسبة لحكومات البلدان الواقعة في نطاق تلك الجغرافيا ينذر بتوقعات غير مطمئنة. فالنظام السياسي والأيدولوجي والديني الذي حلّ فوق الهضبة الإيرانية لا يلتقي البتة مع المنظومات التي تحكم سلوك هذه الحكومات أو تنتظم رؤاها للأمن الإقليمي.

غير أن المنطقة الخليجية، وعلى الرغم من ذلك بقيت تشكل مدياً حيويًا وازناً في المنظور الجيوستراتيجي الإيراني. وعلى هذا الأساس لا يمكن النظر إلى الأمن القومي لإيران خارج هذا المدى، وبالتالي خارج التحديات التي تعيشها الجغرافيات الأمنية والسياسية الشرق أوسطية، وفي مقدمها تحديات الصراع العربي الإسرائيلي، والوجود العسكري الأميركي والغربي المباشر في العراق، وأفغانستان، وبحور المياه الدافئة.

جيوبوليتيكا "الماء الثقيل"

تمتلك منطقة الخليج الفارس أهمية عالمية من جوانب عدة. وقد أشار المؤرخون والمفكرون الإستراتيجيون منذ القرن التاسع عشر إلى حيوية هذه المنطقة بشكل مكرر ومستمر. ففي نظرية هالفورد ماكيندر (١٩٤٧-١٨٦١) والتي نشرها ضمن مقال تحت عنوان "محور جغرافيا التاريخ" في عام ١٩٠٤، كان الخليج الفارس جزءاً من منطقة هلالية الشكل تسمى قلب الأرض، وتضم أوروبا الشرقية وآسيا المركزية (في زمن إمبراطورية روسيا القيصرية). أما اسبايكن، فقد اعتبر الخليج الفارس "إطار الأرض"، وأن السيطرة عليه تعادل حكومة العالم بأسرها. لكن في النظريات الجيوبوليتيكية الجديدة، فقد أطلق على هذه المنطقة "المحور"، أو كما يسميها لوهازن "مركز المركز". ويقول بورديس فون في كتابه "الإمبراطوريات وقوة الجيوبوليتيك" المنشور عام ١٩٩٦: "الشرق الأوسط هو مركز العالم القديم. وفي قلب الشرق الأوسط يقع الخليج الفارس الفارسي في أرضه الأثرية القديمة التي

تقع في مصب نهري دجلة والفرات، وتعتبر مركز المركز. وإن كل توتر يحدث هناك ستكون له نتائجه على القارتين الأوروبية والأفريقية" (١٤).

كانت منطقة الخليج الفارس في زمن الحرب الباردة واحدة من ثلاث جبهات استراتيجية إلى جانب أوروبا وجنوب شرق آسيا حيث يتنافس عليها قطباً الصراع آنذاك. وكان الثبات الجيوبوليتيكي في هذه المنطقة أساساً للتوازن الاستراتيجي بين هاتين القوتين. أما في النظام العالمي الجديد وفي توازن قوى المستقبل، فستكون الغلبة للقوة التي تسيطر على المناطق الجيو-اقتصادية. ويؤيد إدوارد لاتوك وجان شرايبر، الباحثان في المجال الجيو-اقتصادي هذا الرأي، ويعتقدان بأن السيطرة على منطقة الخليج الفارس هي مقدمة للسيطرة على العالم. ولذلك، فإن أحد أهداف الولايات المتحدة في طرح هذا النظام الجديد هو السيطرة على مصادر الطاقة، وبصورة خاصة في المنطقة الخليجية.

صحيح أن منطقة الخليج الفارس تتمتع بأهمية عظمى لأسباب عدة. إلا أن الجانب الأبرز هو أن ٦٦ في المئة من احتياطات النفط الخام، و٣٣ في المئة من احتياطات الغاز موجودة فيها. فمن أصل ١٠٠٣ مليار برميل نطف هي كل الإحتياطات النفطية المثبتة في العالم يوجد ٦٦٣ مليار برميل، أي ما يعادل ٦٦ في المئة منها في الخليج. أما باقي الإحتياطات المثبتة، فيوجد ١٥٨ مليار برميل (١٥,٧ في المئة) في الأمريكتين الشمالية والجنوبية، و٦٢ مليار برميل (٦,٢ في المئة) في أفريقيا، و٧٦ مليار برميل (٧,٦ في المئة) في أوروبا، و٤٣ مليار برميل (٤,٣ في المئة) في الشرق الأقصى والقارة الأفيانوسية.

على أن الأمر المهم في خصوص نفط الخليج الفارس هو أنه يتمتع بمزايا مهمة، مثل الجودة العالية، ووجود احتياطات كبيرة في كل بئر، وإمكانية كشف احتياطات جديد، وتدني تكلفة الإنتاج، وتدني مستوى كلفة الشحن والنقل. ويبلغ حجم الإحتياطات النفطية في كل بئر من آبار الخليج الفارس نحو ٢٦٠ مليون طن. بينما في فنزويلا عشرين ألف طن، وفي الولايات المتحدة نحو ستمائة طن فقط.

وبحسب توقعات الوكالة الدولية للطاقة في وثيقة "الرؤية المستقبلية العامة للطاقة العالمية ٢٠٢٠"، فإن إنتاج النفط سيرتفع من ٧٦٢ و٧ مليون برميل يومياً عام ١٩٩٦ إلى ٧٨,٩ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٠، وسينخفض مرة أخرى إلى ٧٢,٢ مليون برميل يومياً عام ٢٠٢٠. وسينخفض الإنتاج النفطي من خارج المنطقة الخيخ من ٤٥,٥ مليون برميل يومياً يومياً عام ١٩٩٧ إلى ٢٧ مليون برميل عام ٢٠٢٠. كما سيزداد إنتاج نفط الخليج الفارس بنسبة ١٦٢,٧ في المئة (من ١٧,٢ إلى ٤٥,٢ مليون برميل يومياً) وهذا يعني ارتباط أميركا وأوروبا أكثر فأكثر بنفط الخليج. أما حالياً، فقد وصلت الواردات النفطية إلى أميركا عام ٢٠٠٠ إلى ٥٧ في المئة، وأوروبا عام ٢٠٠٥ إلى ٨٨ في المئة، وفي اليابان إلى ١٠٠ في المئة. وحسب الدراسات التي أجريت في هذا الخصوص، فإن ٦٠ في المئة من مجمل إنتاج النفط عام ٢٠٢٠ سيكون مصدره من منطقة الخليج. وفي منتصف القرن

لواحد والعشرين، سينحصر تصدير النفط بأكثر خمس دول نفطية، إيران والإمارات والسعودية والكويت والعراق. ولهذا يتبين السبب الذي دعا كيسنجر إلى طرح خطط إحتلال آبار النفط الخليجية عام ١٩٧٥ (١٥).

رؤية إيران الخليجية

لتحديد الرؤية الإجمالية الإيرانية حيال الجيوبوليتيكا الخليجية يبين خبراء إيرانيون ثلاثة مرتكزات:

- الإستفادة من المصادر الطبيعية، أي النفط والغاز، والمصادر البحرية؛
- ضمان امن الممرات المائية؛
- العيش بسلام وهدوء مع الجيران.

وبحسب هؤلاء فإن الموقع الجغرافي الاستراتيجي (الجيواستراتيجي) لإيران ولد ترابطاً واسعاً بين أمنها وأمن الخليج. وعلى هذا الأساس تصبح إيران وباقي دول الخليج الفارس محكومة بتوسيع دائرة التعاون في المجالات الإقتصادية والثقافية والإجتماعية، وكذلك ربط المصالح المشتركة بعضها ببعض من أجل خلق أجواء مناسبة للتوصل إلى أمن مستقر في المنطقة. وفي سياق رسم تصور عقلائي لصلات الجوار مع البلدان الخليجية يرى الخبراء الإيرانيون أن الطريق السليم والمفيد لتحقيق هذا الهدف هو أن يدرج الأمن الجماعي لجميع الدول في إطار القرارات والقوانين الدولية، وأن يتم الإبتعاد عن السياسات الإحتكارية والتسلطية. إذ عندما يتم اعتماد النظام الأمني القائم على "التعاون الجماعي" على صعيد المنطقة، سوف تتحرر المصادر الوطنية، ويبدأ مسير التطور القومي بالعمل، فضلاً عن أن إقامة جهاز أمني جماعي وتعاون إقليمي يسهلان جذب الإستثمار الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية (١٦).

حمي سباق التسلح

الوجه الأشد خطورة في الصورة الخليجية منذ الثمانينات مروراً بغزو الكويت وصولاً إلى احتلال العراق في العام ٢٠٠٣.. هو ركوب الدول المشاطئة للخليج القطار السريع لسباق التسلح. فلقد تحولت بلدان الخليج الفارس بسبب المخاوف المتصلة بموقع المنطقة الإستراتيجي، وبالثرورات التي تطفو فوقها، وبالصراع الدولي عليها، إلى الإنفاق الهائل على التسلح. فقد صعدت المملكة العربية السعودية على سبيل المثال في العام ١٩٧٦ إلى المرتبة الثانية في العالم من حيث مستوى الإنفاق العسكري، في حين كانت في العام ١٩٦٧ تحتل المرتبة الثالثة والثلاثين، وبلغ إجمالي إنفاقها العسكري في سبع سنوات بين ١٩٨٠-١٩٨٧ نحو ١٦٧ مليار دولار (١٧). وربما أمكن القول إن معظم الإنفاق العسكري لدول الخليج الفارس العربية ارتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالحروب الأميركية في المنطقة،

وبالمخاوف الواقعية والإفتراضية من إيران (التي أضيف إليها لاحقاً مكافحة الإرهاب). فحسائر العراق في الحرب مع إيران التي بلغت ٤٥٢,٦ مليار دولار، تمت تغطية الجزء الأكبر منها من السعودية والكويت بسبب عجز الحكومة العراقية عن الإستمرار في تمويل نفقات الحرب بعد اندلاعها ببضع سنوات. ومن المعلوم أن العراق وجد نفسه بعد انتهاء الحرب مع إيران مدفوعاً باختناقاته النفطية، وحرب الدعاوى التاريخية التي بلغت أعلى تجلياتها في اجتياح الكويت عام ١٩٩٠. لكن "الفاتورة العسكرية" التي دفعتها ثلاث دول فقط في مجلس التعاون الخليجي هي الكويت، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، مساهمة منها في المجهود الحربي الأميركي لـ"عاصفة الصحراء"، وتحرير الكويت، بلغت حسب أدنى التقديرات ١٢٥ مليار دولار (١٨) وهكذا تكون دول مجلس التعاون الخليجي قد أنفقت لدعم العراق في حربه ضد إيران، ثم لدعم المجهود الحربي الأميركي لتحرير الكويت نحو ٤٠٠ مليار دولار. والمفارقة أن هذه الدول لم تخض أي حرب فعلية لا ضد العراق، ولا ضد إيران. وتعتمد، على الرغم من إنفاقها الهائل على التسلح، على الحماية الأميركية التي تؤمنها القواعد العسكرية المنتشرة في معظم دول الخليج الفارس العربية.

ويمكن من خلال مقارنة سريعة بين الإنفاق العسكري وعديد القوات والأسلحة في دول الخليج، أن نلاحظ مدى التباين -غير المنطقي- بين دوله في هذا المجال، ومدى التفاوت في حجم هذا الإنفاق وعلاقته بالحماية من "الأخطار" المفترضة التي تهدد تلك الدول.

فقد نشرت الـ BBC العربية في موقعها على الإنترنت بتاريخ ٣١ (أكتوبر) تشرين الأول ٢٠٠٧، أن المملكة السعودية تعدّ من ضمن عشر دول هي الأكثر إنفاقاً على الأسلحة في العالم، والأولى في الشرق الأوسط، وهي أهم زبون بالنسبة إلى شركات الأسلحة الغربية، وأن حجم الإنفاق السعودي على الأسلحة قد يتجاوز الخمسين في المئة من دخلها. وهي تتجاوز الولايات المتحدة في نسبة الإنفاق على السلاح من إجمالي دخلها القومي؛ حيث تتفق حوالي ثلاثين مليار دولار سنوياً.

لكن على الرغم من توافر الأسلحة، لا يعتقد المحللون العسكريون، أن الجيش السعودي يشكل قوة قتالية، ومع ذلك فإن التسلح لا يزال من أولويات المملكة في ظل تصاعد قوة إيران الإقليمية (١٩). وذكرت صحيفة "صانداي تلغراف" البريطانية في عدد شباط (فبراير) ٢٠٠٧ أن المملكة خصّصت ٥٠ مليار دولار في العام ٢٠٠٧ لمشتريات السلاح. (إلى النقاش الأوسع حول وجود الكادر الفني السعودي، الذي سيتعامل مع هذه الأسلحة المتطورة، وحول غياب الورش الفنية العسكرية التي تستوعب هذا الكم من السلاح، إلى فقدان صلاحية هذه الأسلحة بعد سنوات من تكديسها في مقابل من يرى أن المملكة التي تمتد مساحتها إلى ٢ مليون و ٢٥٠ ألف كلم^٢ تتطلب تأميناً من إمكانيات الدولة حتى لا يكون هناك فراغ إستراتيجي يستغله الأعداء للتأثير عليه).

وإلى جانب السعودية، احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثالث بين أكبر خمس دول مستوردة للسلاح، بعد كل من الصين والهند، إذ أسهمت وحدها بنصيب وافر، بلغ ٧% من

إجمالي واردات السلاح في العالم متفوقة على كل من اليونان وكوريا الجنوبية اللتين جاءتا في المركزين الرابع والخامس.

واعتبر تقرير المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية عام ٢٠٠٧ أن الإنفاق العسكري للإمارات "رهيب" - ويعكس قلق أبو ظبي من أجواء التوتر في الخليج؛ حيث تجاوز إنفاقها ٣٩,٦% من إجمالي النفقات الحكومية، في ما لا يتعدى المتوسط العالمي للإنفاق العسكري نسبة ١٠% فقط. في حين أنفقت إيران ٦,٦% مليار دولار؛ أي ما نسبته ٤,٦% من إجمالي الناتج المحلي (لبلد خاض حرباً مع العراق لثمانى سنوات، ويتعرض للتهديد بالحرب من الولايات المتحدة وإسرائيل...)

وفي دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية في واشنطن، في إطار سلسلة تقارير عن القدرات العسكرية لدول الشرق الأوسط، تبين أن دولة قطر أنفقت على قطاع الدفاع في عام ٢٠٠٥ نحو ٣ مليارات دولار. وأنها استنفدت ٣٢,٥% من إجمالي إنفاقها بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ لصالح قواتها العسكرية. لكن الدراسة أشارت أيضاً إلى أن ٧٠% من الأفراد المؤهلين للخدمة في القوات القطرية أجانب ولا يحملون الجنسية القطرية، حيث إن عدد الرجال البالغين من العمر ١٨ سنة لا يتعدى ٧ إلى ٨ آلاف شخص. وأن الجيش القطري غير قادر على مواجهة أية قوة عسكرية كبيرة في المنطقة مثل إيران أو المملكة السعودية. وتبين معظم التقارير العسكرية من مصادر مختلفة أن دول مجلس التعاون الخليجي عموماً تنفق عشرات مليارات الدولارات على التسليح. لكنها في الواقع لا تملك عديداً في قواتها البرية أو الجوية أو البحرية يتلاءم مع حجم التكديس المتواصل لتلك الترسانة من الأسلحة، خاصة وأن نسبة كبيرة من سكان دول الخليج الفارس الذين يعملون بشكل منتظم هم من غير المواطنين، ولا يحملون جنسية البلدان التي يعملون ويعيشون فيها منذ سنوات. لذا لا يُعقل أن يحقق التسليح والإنفاق الهائل عليه التوازن في المواجهة مع إيران، التي لا تمتلك دائماً المستوى نفسه من الأسلحة المتطورة التي تحصل عليها دول الخليج الفارس الأخرى. لكن عدد سكانها في المقابل (٧٠ مليون نسمة يبلغ أكثر من ضعفي السكان الأصليين في كل من المملكة السعودية والإمارات العربية المتحدة، وقطر وعمان والبحرين والكويت...) ويبلغ عديد قواتها الإحتياط نحو ٦٠٠ ألف جندي، من دون التقليل من أهمية قوات الحرس الثوري وقوات التعبئة (الباسيج) التي يشرف الحرس على إعدادها وتدريبها، ويمكن أن تصل إلى عدة ملايين من المتطوعين. وقد وسعت إيران أثناء وبعد الحرب مع العراق البنية الأساسية للصناعات الحربية، وأنشأت مصانع حديثة بالتعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية. وهي تمتلك نحو ٢٤٠ مصنعاً للأسلحة، و١٢ ألف ورشة متخصصة للإنتاج الحربي الذي يتركز في صناعة المواقع والرشاشات والذخائر والصواريخ المختلفة المدى (وأشهرها شهاب ١ و٢ و٣) الذي يصل مداه إلى عمق الأراضي الإسرائيلية. كذلك استطاعت أن تسد نحو ٧٥% من احتياجاتها المحليّة من إنتاج الدبابات وناقلات الجند. ما يعني ذلك كله أن المزيد من التسليح لن يؤدي إلى تحقيق التوازن بين إيران ودول الخليج الفارس الأخرى، ولا إلى تحقيق الإستقرار والأمن. (خاصة بعد

خروج العراق من معادلة القوة تجاه إيران). وللسبب نفسه يمكن الإستنتاج أيضاً أن إيران ليست بحاجة إلى قوة نووية عسكرية لفرض سيطرتها على الخليج؛ لأن القدرة على السيطرة تبدو متحققة أصلاً من دون هذه القوة النووية (٢٠).

مقترحات لخليج آمن

كانت الولايات المتحدة الأميركية في خلال العقود الثلاثة الأخيرة من الحرب الباردة (١٩٧١-١٩٨١) تشجع دول المنطقة على عقد اتفاقيات أمنية. لقد اتجهت السعودية بهذا الاتجاه عبر مؤتمرات لوزراء الخارجية في دول الخليج الفارس (عدا العراق واليمن الجنوبية) في عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦. إلا أنها لم تستمر. أما سلطنة عمان، فقد دعت الدول الخليجية، بما في ذلك العراق وإيران، إلى عقد مؤتمر على مستوى وزراء الخارجية عام ١٩٧٥، وقدمت الإقتراحات الآتية:

- إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الداخلية لأية دولة؛
- تجنب استخدام القوة التهديد، وحل الخلافات عبر الطرق السلمية؛
- تنظيم حركة مرور السفن والسماح للإبحار فيمياه الخليج الفارس ؛
- إبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية.

وافقت جميع الدول على المشاركة في هذا المؤتمر باستثناء العراق الذي تصوّر أنذاك أن البنود المقترحة تعارض سياساته، وبالتالي أعلن فشل المؤتمر. وحدث الأمر ذاته في العام التالي وللسبب نفسه.

أما المرحلة الثانية، فقد بدأت عام ١٩٨١ مع تشكيل مجلس التعاون الخليجي. حيث أدرج موضوع الأمن في مقدّم الأهداف والإجراءات. وعليه، جرى الإعلان عن البنود الآتية كقوانين أساسية من أجل خليج آمن:

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- اعتماد الحل السلمي لحل الخلافات وقبول أصول التعايش السلمي؛ الأمن الجماعي للدول الأعضاء؛
- إبعاد المنطقة من النفوذ الأجنبي على أساس اعتماد سياسة عدم لإنحياز .

لم يكن الجانب الإيراني بمنأى من المناخ العام الإيجابي الذي أظهره مجلس التعاون الخليجي. فالجمهورية الإسلامية تعتقد على لسان مسؤوليها أن أمنها متلازم مع أمن الخليج الفارس ولا يمكن الفصل بينهما، وعليه اعتمدت السياسات الآتية في سلوكها الإقليمي الخليجي:

- ضمان انتقال النفط من منطقة الخليج الفارس إلى الأسواق العالمية بشكل مستمر؛

- الإهتمام بالإستقلال السياسي في دول الخليج الفارس من دون النظر إلى ماهية الجهاز الحاكم فيها؛
- رفض أي تسلط أجنبي على دول المنطقة؛
- رفض أي سعي أو جهد من أية دولة في المنطقة من أجل التسلط على دولة الأخرى؛
- خفض وإزالة التوتر وتكريس جو من الثقة بين دول المنطقة عن طريق الحوار بصورة خاصة؛
- حل جميع الخلافات الحدودية بين دول المنطقة (البحرية والبرية) عبر الطرق السلمية)؛
- السماح بالإبحار للأجانب بشكل مستمر في مياه الخليج الفارس الفارسي (٢١).

وبحسب ما بيّنه خبراء إيرانيون فإن الجمهورية الإسلامية، بامتلاكها ١٢٥٩ كيلومتراً على الساحل الخليجي، أي أكثر من ٤٥ في المئة من هذا الممر المائي الدولي تعتقد أن عليها مسؤوليات جساماً تجاه حفظ الأمن في هذه المنطقة. كما أنها، وخلال العقود الثلاثة المنصرمة، اتخذت قرارات للتعامل مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اقتبسها من تعاليم الإسلام والسياسات الأصولية البعيدة والسياسات المبدئية البعيدة المدى التي تتبعها. وهذه القرارات هي:

- إعتداد سياسة نبذ التوتر كسياسة ثابتة وليست تكتيكاً مؤقتاً؛
- القيام بإجراءات تعزز الثقة؛
- إجراء حوارات منتظمة ومستمرة في مجالات التعاون المختلفة؛
- توقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع أكثرية هذه الدول؛
- القيام بمكافحة مشتركة لتهديب المخدرات والإرهاب والجرائم المنظمة؛
- إقتراح ترتيبات التعاون الإقتصادي؛
- إقتراح توقيع معاهدة عدم الإعتداء؛
- إقتراح ترتيبات أمنية جماعية بين الدول الساحلية (٢٢).

توظيفات الذرائعية الأميركية

نجحت الولايات المتحدة وخصوصاً في حقبة المحافظين الجدد، من توضيح السياسات الإجمالية لدول الخليج الفارس ضمن دوائر قلقه حيال الجار الإيراني. بل أمكن القول، أن تقنيات الدعاية السياسية الأميركية أفلحت في بلورة عدو مفترض للعرب هو إيران. وعملت في سبيل ذلك على خطين:

الأول: إشاعة الكلام عن عقد صفقات أمنية إستراتيجية بين واشنطن وطهران على حساب الأمن القومي العربي.

الثاني: تسعير النزعات المذهبية والعرقية وزرع عوامل الخوف من مشروع إيراني بعيد المدى يتمثل بإقامة هلال إمبراطوري شيعي تقوده إيران ويمتد من العراق مروراً بدول الخليج الفارس وصولاً إلى بلاد الشام عبر فلسطين وسوريا ولبنان.

وهكذا ستبذل واشنطن الكثير من الجهود العسكرية والسياسية والإعلامية للترويج لفكرة الشرق الأوسط الجديد، وسترسل تهديداتها إلى أكثر من دولة من دول المنطقة بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وستدفع إسرائيل إلى شنّ حرب على لبنان عام ٢٠٠٦ لأنها ستكون، كما قالت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، "مخاض ولادة شرق أوسط جديد...". وستربط الولايات المتحدة بين إسقاط النظام الديكتاتوري في العراق، وبين نشر الديمقراطية، بحيث يكون "العراق الجديد" نموذجاً لشعوب المنطقة ترغب فيه وتطمح إلى تقليده بالتعاون مع الولايات المتحدة. ومع هذه الإستراتيجية، بدأت ممارسة الضغوط على دول الخليج، وعلى دول أخرى (صديقة وحليفة) لإجراء إصلاحات مختلفة، والسماح بانتخابات يشارك فيها الجميع، لكن ما جرى بعد أكثر من تجربة إنتخابية أن الفوز كان في معظم الأحيان من نصيب القوى (الإسلامية بشكل خاص) التي تناصب الولايات المتحدة العداء. ما أدى إلى اضطراب مزدوج، لدى الإدارة الأميركية: من على الحكومات الحليفة التي رفضت بشدة "الإصلاح المفروض" من الخارج بعد فوز خصومها في الإنتخابات، ومن جهة أخرى على إستراتيجية "التغيير من خلال الديمقراطية" (٢٣).

ولا تقتصر رؤية الأمن في الخليج الفارس على بُعد واحد هو البُعد العسكري. (انتشار القواعد الأميركية في معظم الدول العربية، ومشروع إيران النووي، والمخاوف من أهدافه وتأثيراته على ميزان القوى بين دول الخليج).. بل ثمة من يرى في "الإرهاب" على سبيل المثال، أحد المخاطر على هذا الأمن. ناهيك عن يبحث عن الأمن الإقتصادي وعن الخلل في تركيبة السكان وتأثيراتها على دول الخليج الفارس (العمالة الوفدة). لكن الطابع الأبرز للقلق على مستقبل الأمن من الجانب العربي في الخليج الفارس هو من مستقبل الدور الإيراني. في حين أن مخاوف إيران تتأثّر من القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة فوق رمال الخليج، في ظل توتر إميركي-إيراني، وتهديد بالحرب، وبقلب النظام الإسلامي بذريعة برنامج إيران النووي... ما يعني أن أي تفاهم إيراني-سعودي يمكن أن ينزع الكثير من أسباب التوتر حول قضايا الأمن والقضايا الأخرى في الخليج. لكن ذلك لا يمكن أن يحصل من دون الأخذ بالاعتبار مخاوف واشنطن، ومن خلفها العالم الغربي كله، على أمن النفط وتدفقه وحرية عبور ناقلاته إليهم. مع كل ما يعنيه ذلك من تدخل هذه القوة الدولية سواء في تشجيع الإستقرار بين دول الخليج الفارس (كما في عهد شاه إيران)، أم في منع الإستقرار والحوّول دون تحقّقه (مثلما حصل بعد الثورة في إيران، وبعد احتلال العراق...).

النوى آخر المطاف

لئن كانت الجغرافيا الامنية الخليجية هي مدار الإحتدام الميداني على جبهتها النووية فإن جبهات أخرى موازية كانت أيضاً مدار إحتدام وفي مقدمها الملف النووي. أما كيف بدت إيقاعات السلوك الإيراني بإزاء التحولات التي لم تنته فصولها الحادة منذ العام ٢٠٠١ فسندج في الصورة الإجمالية للسلوك والخطاب الإيرانيين أكثر من دلالة:

أولاً: الملف النووي بالنسبة لطهران لم يعد هو الذي يختزل المواجهة المفتوحة مع الغرب. ثمة ملفات أخرى ذات تعلقات جيو-ستراتيجية، هي التي باتت تؤلف ميدان التفاوض. ومجال البحث عن صيغ وحلول مشتركة ومتوازنة.

ثانياً: إيران الآن تخاطب أركان النظام الدولي، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، من موقعيتها المؤثرة والحاسمة على النطاق الجيو-ستراتيجي. حيث لا تقدر هذه الدول تجاهل التأثير الإيراني على شريط الأزمات الممتد من أفغانستان إلى العراق مروراً بفلسطين ولبنان وصولاً إلى المضائق الإستراتيجية في هرمز وباب المندب.

ثالثاً: تأتي المخاطبة الإيرانية على قاعدة التحوار المتكافئ مع الغرب، وكحصيلة لسياقين متلازمين داخلي وخارجي.

أولهما: قدرة النظام على طي صفحة "الثورة المخملية" التي راهن الغرب عليها بقوة أثر الإنتخابات الرئاسية صيف ٢٠٠٩.

ثانيها: قدرة الإدارة الإيرانية على احتواء الضغوط الإقتصادية والسياسية والأمنية التي رافقت وقائع الحوار حول البرنامج النووي على مدى عقد كامل ويزيد... (٢٤)

ثمة من وجد أن منطق طهران بات ينطلق مما يعتبر مسلمات، لجهة ضعف الغرب وعجزه عن استئناف مبادرات هجومية أو حروب احتلال استباقية في المنطقة. وآخرون رأوا أن الغرب الآن يملك على خط الدفاع السلبي في أفغانستان والعراق وفلسطين ولبنان. وبناء على هذه المسلمات لن يكون من العقلانية في شيء الكلام إلى عملية تفاوضية تم تجاوز شروطها. وبالتالي فإن طهران لا تجد نفسها في موقع التكيف الإضطرابي مع شروط لعبة منتهية الصلاحية. حتى موضوع ما يسمى العقوبات الذكية لم تعد بالنسبة إليها ذات شأن لأن هذه الطريقة في الضغط أمست برأي المسؤولين الإيرانيين خارج دائرة الإجماع الدولي.

هل يدل ذلك على ابتداء طور جديد من المواجهات بين طهران ومجموعة الدول الست حول القضية النووية؟

الأرجح أن تتجه التطورات المقبلة في هذا المنحى، وبإزاء عجز إدارة باراك أوباما عن الأخذ بمبادرة تقلب شروط اللعبة، تبدو طهران أخذة بخطوط توسيع مجالات القوة على النطاق الجيو-استراتيجي. وإذا كانت الدائرة الخليجية هي الدائرة الأكثر قابلية للحراك في الأعوام المقبلة، فذلك ما لا يخرج بالطبع عن منظومة الهواجس الإيرانية الكبرى المتعلقة بالأمن القومي. الأمر الذي يجعل من قاعدة الحوار مع دول الجوار الجنوبية، العراق والسعودية ودول الخليج، هي القاعدة الفضلى والممكنة لتحقيق السور الإستراتيجي لأمن المنطقة...

مصادر

- ¹⁻ إيف لاکوست- الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية- مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق- سلسلة مقالات معرفية رقم (1)- (ص 11) نقلا عن: strategie N0.50 2eme trimestre 1991
- ²⁻ علي لاريجاني- برنامج إيران النووي- التحديات والحلول- محاضرة أقيمت في مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط طهران"- في 21/11/2005.
- ³⁻ روبرت لويس وكليمر سبنسر- عوامل القوة الجيوستراتيجية لإيران- نقلا عن موقع المعهد الملكي للشؤون الدولية- لندن 26/12/2007
- ⁴⁻ محمود سريع القلم- الأمن القومي الإيراني- محاضرة في إطار ندوة بعنوان "تطوير العلاقات العربية/الإيرانية عقدت في جزيرة كيش بآيران في 24-27 كانون الثاني (يناير) 2002.
- ⁵⁻ المصدر نفسه.
- ⁶⁻ Mahmoud Sariolghalam. Understanding Iran: Getting past Stereotypes and Mythology. The Washington Quarterly Fall-winter 2003
- ⁷⁻ المقصود هنا الإشارة إلى عقيدة الشيعة الإمامية كعقيدة راسخة وفاعلة في المجتمع وفي الدولة والنظام السياسي في إيران.
- ⁸⁻ ألكسندر دوغين- أسس الجيوبوليتيكا، مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي- ترجمة وتقديم عماد حاتم- دار الكتاب الجديد المتحدة- بيروت- الطبعة الأولى 2004 (ص 78)
- ⁹⁻ محمد جواد آسايش زراج- سياسة إيران الخارجية حبال جيرانها - (فصلية إيران والعرب) العدد 14- السنة الثالثة- خريف 2005
- ¹⁰⁻ المصدر نفسه
- ¹¹⁻ زراج- المصدر نفسه.
- ¹²⁻ المصدر نفسه
- ¹³⁻ سانام فاكيل- إيران ونظرية موازنة الشرق والغرب- مجلة "مدارات غربية" العدد (12) خريف 2007- نقلا عن مجلة "The Balancing Quarterly" ترجمة جانيت أبي نادر
- ¹⁴⁻ محمود سريع القلم- الأمن القومي الإيراني- مصدر سبق الإشارة إليه.
- ¹⁵⁻ محمد جواد آسايش زراج- مصدر سبقت الإشارة إليه
- ¹⁶⁻ المصدر نفسه

- ^{١٧}- المصدر نفسه
- ^{١٨}- طلال عتريسي - جيوسراتيجية الهضبة الإيرانية- إشكاليات وبدائل- مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي- بيروت ٢٠٠٩- (ص ٢١٥)
- ^{١٩}- عبد الجليل زيد مرهون، امن الخليج الفارس بعد الحرب الباردة، دار النهار، بيروت، الطبعة الاولى، ١٩٩٧، ص ٩٧-١٠١.
- ^{٢٠}- BBCArabic.com ٣١ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧.
- ^{٢١}- طلال عتريسي - المصدر نفسه- (ص ٢٢٠)
- ^{٢٢}- راجع أيضاً محمد جواد آسايش- المصدر نفسه
- ^{٢٣}- محمد جواد آسايش زراج- المصدر نفسه
- ^{٢٤}- طلال عتريسي - جيو-إستراتيجية الهضبة الإيرانية- إشكاليات وبدائل- مصدر سبق ذكره- ص (٢١١)
- ^{٢٥}- محمود حيدر - الإعراف بإيران نووية- ج

International Journal for Peace and Security Studies

Just Peace Diplomacy Journal

Number 1 Jul - Sep 2010
ISSN 2043-9016

Dialogue and Difference
Regional Stability and Balancing in the Persian Gulf
Analysis of the Effect of Oil Income on Militarism
Ontological Security and Militarism in the Persian Gulf
Iran – US Relations and Its Impact on Persian Gulf
... 5 Persian and 2 Arabic articles

